بيروت في ٢٠٢٥/٨/١٨

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

النواب: عبد الرحمن البزري

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: مصير مستحقات الجامعة اللبنانية الناتجة عن فحوصات الـ PCRفي مطار بيروت وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها.

نظراً لجائحة كوفيد-١٩، فُرضت إجراءات صحية في مطار بيروت، وتم توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية في ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٠ بين وزارة الصحة، الجامعة اللبنانية، والمديرية العامة للطيران المدني لتكليف الجامعة بإجراء فحوص الـ PCRللمسافرين،

حيث أن الاتفاقية نصّت على استيفاء ٥٠ دولاراً عن كل فحص PCR تُضاف إلى سعر التذكرة، توزّع بنسبة ٩٠٪ لصالح الجامعة اللبنانية و١٠٪ لوزارة الصحة لتغطية المصاريف اللوجستية،

حيث أن شركتا MEAG و LAT امتنعت عن تحويل مستحقات الجامعة بالدولار "الفريش" كما تنص الاتفاقية، رغم أن المبالغ المستحقة تُقدّر بـ٥٢ مليون دولار وفقاً لتقديرات ديوان المحاسبة، منها 40 مليون دولار من شركة MEAG (منها ١٨ مليون من شركة "الميدل إيست) و١٢ مليون دولار من شركةLAT ،

وحيث أن الجامعة لم تتقاضَ منها سوى ٤٢٠ ألف دولار فقط، وهي ترفض استلام الشيكات كبديل،

وحيث أن ديوان المحاسبة، بموجب قرار المدعي العام فوزي خميس الصادر في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، اعتبر احتجاز الأموال من قبل الشركات إثراء غير مشروع وطالبها بالدفع بالدولار لفريش.

وحيث أن النيابة العامة المالية، لم تصدر قراراً حتى اليوم، بانتظار تقرير خبير مالي لم يحدد له مهلة زمنية،

وحيث أن المديرية العامة للطيران المدني، الطرف الثالث في الاتفاق، اكتفت بإصدار تعميم في ٨ شباط ٢٠٢٢ (رقم ٢/٦) طلبت فيه من شركات الطيران تحويل الأموال إلى شركات الخدمات الأرضية، دون اتخاذ إجراءات تنفيذية أو رقابية ضد المخالفين،

وحيث أن الجامعة ثابتة على موقفها وترفض التسويات،

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

١. ما مصير مبلغ ٥٢ مليون دولار من المال العام العالق حتى اليوم؟
٢. لماذا لم تتصرف وزارة الأشغال العامة والنقل لحل هذا الملف، رغم امتلاكها صلاحيات قانونية بموجب قانون المحاسبة العمومية لفرض التحصيل وحتى فسخ العقود نتيجة الإخلال بالتزامات الشركات واحتجازها المال العام؟
٣. ما هو موقف وزير العدل من تأخر النيابة العامة المالية عن اصدار قرارها رغم وضوح المخالفات؟
٤. ما هي الاجراءات التي قامت بها وزارة التربية لتحصيل اموال مستحقة للجامعة اللبنانية في وقت احوج ما تحتاجه اليه الجامعة هو هذه الاموال؟
٥. هل ستُحاسب الشركات على الاستيلاء على أموال عامة؟